للحفاظ على الخلافة باعتبارها المؤسسة التي تحفظ للدولة كيانها، والتي يتهددها خطر التمزق في الداخل، وخطر السلاطين البويهيين والاتراك من الخارج[١٥].

لكن هل ممكن، بعد الاستمرار بهذه المزاوجة، التي اتسم بها تاريخ الفكر السني، في عصوره المتأخرة، أي في «الجمع بين التشدد، على مستوى المبادئ، والتكيف، على مستوى الامر الواقع»[١٦]. وبصيغة اكثر صراحة، هل ما يزال من الممكن مواصلة الاستمرار بعقد هذه التسويات التي ميزت تاريخ الفقه السني منذ ان اختار الفقهاء استبدال التشريع عوضاً عن السجال الايديولوجي؟ هذا السؤال سوف يطرح من الآن فصاعداً، كأحد اكثر التساؤلات التي تحتاج إلى إجابة ملحة عليها، من قبل الحركة السلفية. ويأتي طرحه في اعقاب تحولين يمسّا الموقع التاريخي والدور الذي تريد ان تضطلع به هذه الحركة.

التحول الأول: هو الانتقال الذي سيمثله الخطر الاوروبي، من مشروع محتمل الى تهديد فعلي. هذا الانتقال سوف يتبعه انتقال آخر في البنية الادارية للسلطنة العثمانية مع الانقلاب التاريخي الذي سيأتي بجماعة «الاتحاد والترقي». اي الانقلاب الذي سيعزز من غلبة الاتجاه القومي العلماني على رأس السلطة على حساب البنية الادارية السابقة، والنتيجة الوحيدة المترتبة على ذلك هي تراجع فكرة اصلاح الخلافة الاسلامية.

التحول الثاني: هو في حصول تغيير جوهري في سدة البنية الايديولوجية العربية المعاصرة. ويتمثل هذا التغيير في ان الفكر السلفي الذي ظل يتمتع حتى ذلك الوقت بشمولية، ووحدانية، سوف يجابه، منذ الآن، منافساً آخر يصارعه على ريادة هذا الموقع. ذلك المنافس هو الحركة القومية.

وهكذا، سوف يضيق، من الآن، الطريق الذي يتحرك فيه داعية السلفية. فاذا كان ممكناً ان يطرح الافغاني وعبده موضوع الخلافة، في أواخر القرن الماضي، وإذا كان ممكناً للفكر السني السلفي، حتى ذلك الوقت، ان يواصل تقديم المبررات التي تضفي المشروعية على حكم دولة الخلافة العثمانية، أي الاستمرار بهذه المرونة العالية التي تميز بها الفكر الاسلامي الذي يسمح بامكانية تبرير الحاضر بنصوص دينية[١٧]. فانه، مع هذا التحول الذي طرأ، سيكون من الصعب ان يجد من يصغي إليه. إذ ان عليه ان يفتش عن حلول أخرى، لهذه الاشكالية التي تنطرح أمامه، اذا ما اراد ان يستمر في موقعه.

ان هذه الوضعية التي جابهتها الحركة السلفية وهي ما تزال، بعد، حديثة، سوف تجعل من حدوث عملية قطع في الاستمرارية التاريخية للفكر السلفي أمراً لا مناص منه. وهذا القطع، الذي يمكن تتبعه على اية حال، حتى في الشعار الذي طرحته هذه الحركة، «الجامعة الاسلامية»، الذي مثل شكل التسوية الاخيرة. إذ في الامكان رؤية ان هذه التسوية قد احتوت ليس فقط على بذور تحول في التحديث الاسلامي من الداخل، وانما يمكن ملاحظة انها تطرح، لأول مرة، مشاريع تنظيمية تتجاوز المؤسسة التقليدية للخلافة، مما يشير الى نوعية التطور الذي سيشكله هذا الفكر فيما بعد؛ أي بالانتقال الذي سيطرأ على عملية التحديث ذاتها، التي سوف تأتي من منابع غريبة عن السياق التاريخي للفكر والتنظير الاسلاميين[١٨].

إن هذا الالتقاء، الذي سبق واشرنا إليه، بين الحركتين الايديولوجيتين، السلفية والقومية العربية، على تبني وحدة الدولة العثمانية، باعتبارها الدولة المؤهلة لصد الخطر الاجنبي، لم يعد، منذ الحرب العالمية الأولى، قابلاً للاستمرارية، لا سيما بعد ان خاب أمل الجانبين في